

الصواب أو الصحيح ووقع في كثير من الأصول اجدي عن الآثار
بأننا المشقة وهذا أن كان له وجه فالوجه هو الأول ويقال في
الأثر أيضا إلا يتم حكمه الزبدي والواحد في غيرها **قوله**
وسورويه بغن التراكس والواو وتشد يد الياي فكره **قوله**
حتى يكون عنه العلم بانها قد اجتمعا هكذا ضبطناه وكذا هو في
الأصول الصحيحة العتمه حتى بالتأثناة من فوف ثم المشاة من
تحت ووقع في بعض النسخ حين بالتأثم النون وهو تصحيح قال
مشأ رحمه الله فيقال لخرع هذا القول قد اعطيت في جملة قولك
إن تعبر الواحد الشقة بمرثمة العلم هذا الذي قاله مشأ رحمه الله
تنبيه على القاعدة العظيمة التي تنبئ عليها معظم أحكام الشرع وفي
وجوب العلم بخبر الواحد فينبغي الاهتمام بها ولا اعتنا بتحقيقها
وقد اطلب العلماء زخمه الله في الاحتجاج لها وايضا حيا وافردها
جما عت من السلف بالتصنيف واعتنا بها ائمة الحديث وأصول
الفقه وأول من بلعنا تصنيفه في الامام الشافعي رحمه الله وقد
تفرزت اولها العقلية والعقلية في كتب اصول الفقه وتذكرها
طرقا في بيان خبر الواحد والمذاهب فيه مختصرا قال العلماء
استخرج من بيان متواتر واحاد فالمتواتر ما نقله عدد لا يمكن موطنهم
على اكثر من عن مثلهم ويستوي طرفاه والوسط ويخبرون عن
حسني لا مظنون ويحصل العلم بقولهم ثم المتأثر الذي عليه المصنفون
والاكثر وان ذلك لا يضبط بعدد مخصوص ولا يشترط في
المخبرين لاسلام ولا العدالة وفيه مذاهب اخرى صحيحة
وتفريعات معروفة مستنبطة في كتب الاصول واما خبر الواحد
فهو عالم يوجد فيه شروط المتواتر سواء كان الراوي له واحدا
واكثر واختلف في حكمه فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة
والتابعين فمن بعدهم من الحديثين والفقهاء واصحاب الاصول

ان

ان خبر الواحد الشقة حجة من حجج الشرع يلزم العلم بها وتقيد الفن
ولا تقيد العلم وان وجوب العلم به عرفناه بالشرع لا بالعقل
وذهبت القدرة والرافضة وبعض أهل الظاهر ان لا يجب
العلم به ثم منهم من يقول منع من العلم به دليل العقل ومنهم من
يقول منع دليل الشرع وذهبت طائفة الى انه يجب العلم به من جهة
دليل العقل وقال الجبائي من المنزلة لا يجب العلم إلا بما رواه
اثنان عن اثنين وقال غيره لا يجب العلم إلا بما رواه اربعة عن
اربعة وذهبت طائفة من أهل الحديث الى انه يوجب العلم وقالت
بعضهم يوجب العلم الظاهر دون الباطن وذهب بعض الحديثين
الى ان الاحاد التي في صحيح البخاري او صحيح مسلم يثبت العلم دون
غيرها من الاحاد وقد قد متاهذا القول وابطاله في الفصول وهذه
الاقاويل كلها سوى قول الجمهور باطله فانبطال مذهب من قال
لا حجة فيه ظاهر فلم تزل كتب النبي صلى الله عليه وسلم واحاد رساله
يعمل بها ويلزم مهر النبي صلى الله عليه وسلم العلم بذلك واستمر على
ذلك خلفا الراشدين وسائر الصحابة فمن بعدهم من السلف والخلف
على امتثال خبر الواحد الخبرهم بسنة وقضاهم به ورجوعهم
اليه في القضاة والفتيا ونقضهم به فاحكموا به على خلافة وطلبهم
خبر الواحد عند عدم الحجج من هو عنه واعتنا بهم بذلك على
من حالهم وانقياد المخالف لذلك وهذا كله معروف لاسنك
في شيء منه فالعقل لا يحيل العلم بخبر الواحد وقد جاز الشرع بوجوب
العلم به فوجب التصبر اليه واما من قال بوجوب العلم فهو تكابر
للحس وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والنوم والكذب واعتبر
ذلك مسطر في اليه والله أعلم قال مشأ رحمه الله حكاه عن مخالفه
والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالاحاد ليس بحجة هذا
الذي قاله هو المعروف من مذاهب الحديثين وهو قول الشافعي